تقدم وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج .

والسادس أن الكلام تم عند (حرم ربكم) ثم ابتدئ عليكم ألا تشركوا وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا وألا تقتلوا ولا تقربوا ف (عليكم) على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وأن في الأوجه الستة مصدرية ولا في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية .

والسابع أن أن مفسرة بمعنى أي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكأنه قيل أقول لكم لا تشركوا به شيئا وأحسنوا بالوالدين إحسانا وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري .

الموضع الثالث قوله سبحانه وتعالى (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة وإلا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف أي أو أنهم يؤمنون وقال الخليل في قوله له آخر أن بمعنى لعل مثل ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال إنهم أجمعوا عليه ورده الفارسي فقال التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا يؤيده أن (يشعركم) ويدريكم بمعنى وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو (وما يدريك لعله يزكى) وأن في مصحف أبي (وما أدراكم لعلها) وقال قوم أن مؤكدة والكلام فيمن حكم